

# تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو

## الإقتصادي في حالة الإقتصاد الجزائري

### جهيدة العياطي

طالبة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

[aya\\_djihad@yahoo.com](mailto:aya_djihad@yahoo.com)

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حيث تمت دراسة الموضوع من خلال ثلاثة محاور، ففي المحور الأول تطرقنا للإطار النظري للسياسة المالية، والمحور الثاني فتعلق بقنوات تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي، أما المحور الثالث درسنا أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. استخدمنا دراسة قياسية بتقدير الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى، في كل مرة أدرجنا أداة واحدة من أدوات السياسة المالية ولاحظنا كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر.

كانت النتائج الرئيسية للدراسة هي كما يلي: الإنفاق الحكومي والإيرادات الكلية لها تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الناتج الداخلي الإجمالي، بينما الضرائب الحقيقية المباشرة وغير مباشرة تؤثر سلبا في هذا الناتج.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الجزائر، الانحدار المتعدد.

**Abstract:** This study aims to analyze the impact of various fiscal policy variables on economic growth in Algeria. This study includes tree axes. The first axis tackles fiscal policy concept, the second includes The impact of fiscal policy channels in economic growth, Finally, last axis includes empirical analysis of the impact fiscal policy on economic growth in Algeria, basing on the period between 1970-2014. We used a standard study estimates the multiple regression using the least squares method, every time we have included one of the instruments of fiscal policy tool and noticed how they impact on economic growth in Algeria .

The main results of the study are as follows: government expenditures have a positive impact on real gross domestic product, while- Indirect and taxes direct real taxes negatively affect on the real GDP.

**Keywords:** Fiscal policy, economic growth, Algeria, Multiple Regression.

**تمهيد:** تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وقد أخذت أبعادا مختلفة من حيث تناول الموضوع. ومن أبرز المدارس الاقتصادية التي تطرقت إليه المدرسة الكينزية بزعماء "جون مينارد كينز" الذي اعتبر السياسة المالية أداة فعالية من النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية و التخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي و الضرائب في التأثير على الطلب الكلي، و من ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية. و الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية للبلاد في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في تحقيق النمو الاقتصادي.

**إشكالية الدراسة:** لأكثر تحليل سوف نحاول من خلال هذا البحث الاجابة على الاشكالية التالية:

## ما مدى تأثير السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على اشكالية البحث توجب علينا وضع الفرضيات التالية:

✓ تماثل السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية.

✓ ساهمت السياسة المالية في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2014.

أدبيات الدراسات السابقة: نستعرض في هذا الصدد بعض الدراسات السابقة:

• توصل **Matthew Kofi Ocran** (2009)<sup>1</sup> في دراسته حول تأثير متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، وحصص المتغيرات في تشكيل حكومة رأس المال الثابت الإجمالي والإنفاق، الضرائب والإنفاق الاستهلاكي الحكومي وكذلك العجز في الميزانية. وغطت الدراسة الفترة 1990 إلى 2004، ونتج عنها أن لنفقات الاستهلاك الحكومي و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من الحكومة لهما تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، لكن حجم التأثير هو أقل من ذلك الذي حققته الإنفاق الاستهلاكي. و لعائدات الضرائب أيضا تأثير إيجابي على نمو الناتج.

• في المكسيك قام **Arwiphawee Srithongrung Isaac Sánchez-Juárez**<sup>2</sup> بدراسة تشير الى آثار الضرائب والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الولايات المكسيكية وضعت البيانات المالية الحكومية من 32 ولاية خلال فترة 1993 إلى 2011. والنتائج التجريبية تشير إلى أن الضرائب لها تأثير سلبي على النمو. وآثار الاستثمارات العامة على النمو هي ذات دلالة إحصائية وإيجابية في المدين القصير و الطويل .

• دراسة "**Sergio Rebelo**" and "**William Easterly**" (1993)<sup>3</sup> حول متغيرات السياسة المالية وآثارها على مستوى التنمية، ومعدل النمو الاقتصادي وخلص الباحثان إلى نتائج رئيسية مفادها أن هناك علاقة قوية بين مستوى التنمية والهيكل الضريبي، كما أن الدول الفقيرة تعتمد على الديون والضرائب على التجارة الدولية، في حين الضرائب على الدخل هي كبيرة فقط في الاقتصاديات المتقدمة). كما أن حصيلة الإنفاق على الاستثمار في مجالات النقل والاتصالات لها تأثير مستمر على النمو الاقتصادي.

• أما دراسة **Richard Kneller, Michael F. Bleaney, Norman Gemmell** (1998)<sup>4</sup>: من خلالها يطرح الباحث التساؤل التالي: هل للهيكل الضريبي والنفقات العامة أثر جلي على النمو الاقتصادي؟ وتطرق الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد على هيكل وكذلك مستوى الضرائب والنفقات. وتم تطبيق الدراسة التطبيقية باستخدام مجموعة بيانات لبلدان منظمة التعاون والتنمية **OCDE** خلال الفترة 1970-1995، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الإنتاجي أو تخفيض الضرائب بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي يمكن زيادة متواضعة في معدل النمو بنسبة 0.1 و 0.2% سنويا.

• د.احمد حسين الهيتي ود.فاطمة ابراهيم خلف(2012)<sup>5</sup> توصل إلى إن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية و تحسن حياة السكان يفعل معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي، حيث أن زيادة الإيراد الكلي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ب 0,0005% في حين انخفاض الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق ب 0,27%، فيما يخص الاقتصاد الأردني وجود علاقة سببية بين الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي أي أن الإيراد يسبب في الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي و العجز أي أن معدل النمو الاقتصادي يتسبب في العجز.

• في الجزائر **DR. ELYAS Salah** (2013)<sup>6</sup> منذ 2000 مالية الحكومة سجلت عجزا في الميزانية ولكن هذا لا يمثل سوى 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 ضد 5.7% في عام 2009. وأدى هذا التحسن في التوازن المالي في عام 2010 من الزيادة الحادة في عائدات النفط والغاز الناجمة عن هذا السعر النفط. وهكذا، برزت أداة الإنفاق العام باعتبارها قناة مهمة لتوزيع

مكاسب الموارد الكبيرة الناتجة عن قطاع النفط والغاز. كخلاصة لدراسته السياسة المالية في الجزائر تلعب دورا هاما في استقرار الاقتصاد الكلي، وخاصة في سياق تخصيص الموارد لصالح تحسين النشاط الاقتصادي.

## I- الإطار النظري للسياسة المالية:

### I-1- تعريف السياسة المالية: للسياسة المالية عدّة تعاريف حسب نظر المفكرين و الاقتصاديين أهمها:

تعرف بأنها "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار وذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع و إتاحة تكافؤ الفرص و جمهور المواطنين"<sup>7</sup>.

وفي تعريف آخر "هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة ، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع"<sup>8</sup>.

I-2- أهداف السياسة المالية تطرق الاقتصادي "Musgrave (1959)" في كتابه "The theory of Public Finance أن الدولة بتدخلها في الاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية(النفقات واليرادات) تهدف إلى القيام بثلاث أدوار هي: \*تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي<sup>9</sup>. \*تخصيص الموارد<sup>10</sup> \*إعادة توزيع الدخل الوطني<sup>11</sup>

II-قنوات تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي: لقد احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في المناقشات التي تدور حول السياسة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة، النامية، والانتقالية، وذلك فيما يتعلق بالأبعاد المالية مثل ارتفاع معدلات البطالة، نقص المدخرات الوطنية، العجز المفرط في الميزانية و أعباء الدين العام، إضافة إلى الأزمات الحادة التي تظهر في مجال تمويل أنظمة التقاعد و الرعاية الصحية، وفي مثل هذه الظروف، يتم الاهتمام بالقضايا المتعلقة بنطاق، طبيعة، وكذا الإدارة المناسبة للسياسة المالية بغية التخفيف من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير، وتعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

إن تحليل العلاقة بين السياسة المالية و النمو الطويل الأجل يقتضي التعرف على مختلف القنوات التي يمكن من خلالها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة الميزانية العامة أن تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على الفروع الاقتصادية الثلاثة لمusgrave، المتمثلة في التخصيص Allocation، التوزيع Distribution، والاستقرار Stabilization ، وعلى الرغم من أن مناقشة آثار الأدوات المختلفة للسياسة المالية على النمو يتم بشكل منفصل، إلا أن هذا لا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض فمثلا، تأثير الضرائب على النمو يعتمد على سبيل المثال بالإضافة إلى مستواها و هيكلها على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية( تكوين الإنفاق العام)، و كذا على كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية( بالنظر إلى مستوى معين من الإنفاق العام)<sup>12</sup>.

III-أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1962-2014: لقد عرف دور الدولة تطورا منذ الاستقلال وخاصة في استعمال أدوات السياسة المالية ونظرا لضخامة الجهود التنموية التي ساهمت بها الجزائر.

### III-1- تطور السياسة المالية في الجزائر 1962-2014:

III-1-1- مرحلة الاقتصاد المخطط "الموجة" 1962-1989: عرفت هذه المرحلة سياسة تنموية وفق برامج التخطيط حيث عرفت سياسة مالية توسعية بتخصيص مبالغ جد ضخمة.

أولا: الاتجاه العام للمخططات التنموية و أهدافها الاقتصادية: لقد كان الاتجاه العام للمخططات التنموية نحوي أحداث تنمية شاملة ويمكن تلخيص أهم أهدافها فيما يلي:

الجدول رقم (01): محتوى البرامج التنموية في مرحلة التخطيط:

المخطط الثلاثي الأول(1967-	المخطط الرباعي الأول(1970-1973): لقد	المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):
1969): جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات التي تليه، و تم التركيز على الصناعات القاعدية(المحروقات)	سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: -تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 0.9% من الناتج المحلي الخام. -تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة. -تحسين و رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.	خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرنامج استثمارات عمومية، تتلخص أهم الاتجاهات و أهداف هذا المخطط فيما يلي: -تدعيم الاستقلال الاقتصادي و بناء اقتصاد اشتراكي بزيادة الإنتاج و التنمية . -رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40% بزيادة سنوية مقدارها 10 %

مصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، ص209.
- محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص346.

**ثانيا: نتائج فترة التخطيط(1967-1979) على الإنتاج الداخلي الخام:** خلال الفترة 67-1978 تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها % 17.6 ، وإذا استثنينا تأثير التضخم النقدي نلاحظ أن الإنتاج الداخلي العام المعبر عنه بحجم أسعار 1978 قد انتقل من 40.3 مليار دج سنة 1967، إلى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فإن معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط بلغ % 7.2 في السنة خلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفع مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل، أما الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، كما أن القطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى %7 من القيمة المضافة الكلية. إن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة.

### III-1-2- السياسة المالية في ظل الإصلاحات 1990-1998

**أولا: السياسة الانفاقية العامة في الجزائر 1990-1998:** ففي ظل فترة محل الدراسة 1990-1998 تميزت السياسة الانفاقية بنمو الانفاق سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، و هو ما يطلق عليه السياسة الانفاقية التوسعية.

**جدول رقم (02): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998 الوحدة: مليار دج**

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	
1990	96.09	67	45.60	33	142.5
1991	183.3	78	52.00	22	235.3
1992	236.10	76	72.60	24	308.7
1993	288.90	74	101.60	26	390.5
1994	344.72	74	117.70	26	461.9
1995	444.43	75	144.66	25	589.09
1996	550.60	75	147.01	25	724.61
1997	643.56	76	201.64	26	845.20
1998	663.86	75	211.88	25	875.74

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2005، ص146.

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن النفقات العامة كانت متواضعة في سنة 1990 إذ بلغت 142.5 مليار دج وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل إلى 589.09 مليار دج سنة 1995، أي تضاعفت أربع مرات وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت سنة 1998 مبلغ 875.74 مليار دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 48% مقارنة بسنة 1995.

وإذا تطرقنا إلى النفقات بشطريها نفقات التسيير ونفقات التجهيز يمكن استنتاج ملاحظتين هامتين:

- بالنسبة لنفقات التسيير يكشف الجدول أن هناك اختلالا بينها وبين نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير نسبة 74.5% من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت أقصاها خلال سنة 1991 بنسبة 78%، أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا، حيث ارتفعت من 96.09 مليار دج سنة 1990 إلى 663.86 سنة 1998، أي أنها تضاعفت سبع مرات.

- بالنسبة لنفقات التجهيز سنة 1990 و البالغة 45.60 مليار دج أي نسبة 33% من النفقات العامة، و هي نسبة عالية مقارنة بباقي السنوات محل الدراسة و هذا رغم أن قيمتها المطلقة بدأت تتزايد

**ثانيا: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-1998 :** اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة كما هو موضح في الجدول (03).

#### الجدول رقم(03): طور إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 1998/1990:

مجموع الإيرادات	الإيرادات العامة				السنة
	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		
	استثنائية	عادية	الجباية العادية	الجباية البترولية	
160.20	-	5.20	78.80	76.20	1990
272.40	-	4.70	106.20	161.5	1991
316.80	-	6.40	109.10	201.3	1992
320.10	-	9.00	126.10	185	1993
434.20	28	8.06	175.96	22.18	1994
600.80	22.86	8.69	233.15	336.15	1995
825.16	27.10	11.46	290.60	496.00	1996
926.67	32.11	15.78	314.01	584.77	1997
774.51	51.42	14.71	329.83	378.56	1998

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2005، ص146.

بالنسبة لإيرادات الجباية العادية انتقلت من 78.80 مليار دج سنة 1990 إلى 233.15 مليار دج سنة 1995، واستمرت لتصل 329.83 مليار دج سنة 1998، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42.50% نظرا للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية و ضريبة TVA على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع و ذلك نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 05% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

بالنسبة للجباية البترولية فلها دور هام في تغطية النفقات العامة، حيث تشكل المصدر الأساسي للإيرادات العامة، فقد شهدت تزايدا مستمرا من 1990-1997 ما عدا التذبذب الذي حدث سنتي 1993-1998.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الإيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990 بلغت 76.20 مليار دج ثم ارتفعت سنة 1991 إلى 161.5 مليار دج و يعود ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج و قد استمرت الزيادة لغاية سنة 1997 ، ثم تراجعت سنة 1998 بسبب انخفاض سعر برميل النفط، و عليه نلاحظ أنه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزانة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية منها:

- سعر الصرف.
- سعر البرميل من النفط
- الطلب العالمي على المحروقات.
- الظروف السياسية و الأمنية.

**III-1-3- مرحلة البرامج التنموية 1999-2014:** شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل ة، و قد تجلت هذه السياسة التوسعية في النفقات العامة للفترة 2001-2014 في برامج الاستثمارات العمومية كما يلي:

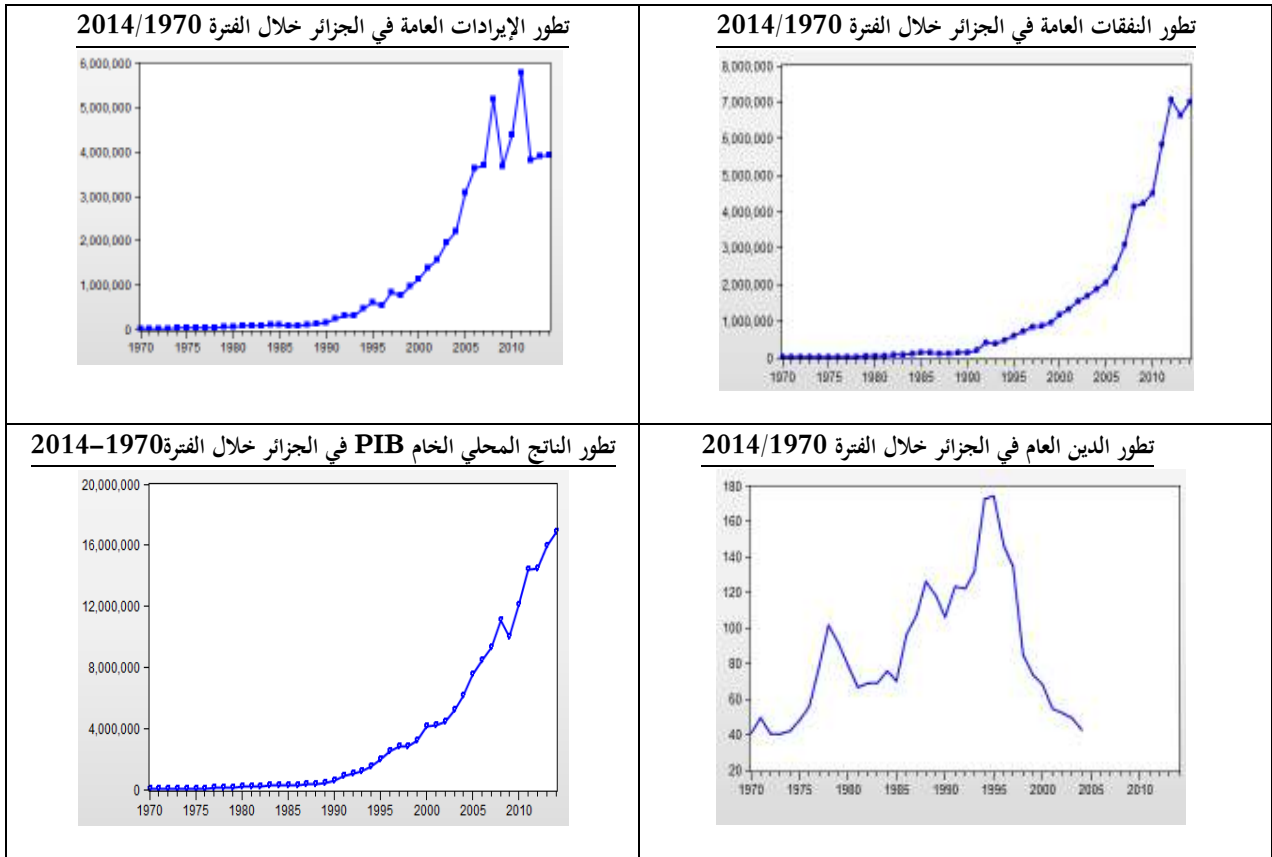
#### الجدول رقم (04): محتوى البرامج التنموية خلال الفترة 2014/1999

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE	البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance - PCSC	برنامج توطيد النمو Programme de consolidation de la croissance économique- PCCE
<p>المخطط الثلاثي 2001-2004 :</p> <p>الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.</p>	<p>الأول 2005-2009 :</p> <p>قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دج (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دج)، و برنامجي الجنوب و المضاب العليا، و البرنامج التكميلي الوجه لامتناس السكن المهش، و البرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار)،</p>	<p>المخطط الخماسي الثاني 2010-2014:</p> <p>يقوم مالي إجمالي قدره 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دج)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دج (155 مليار دولار).</p>

مصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، ص 209

#### III-2- تحليل قياسي لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

**III-2-1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:** فيما يلي أهم التحليل المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في متغيرات مستقلة (متغيرات السياسة المالية) وهي النفقات العامة ممثلة في الإنفاق العمومي G والإيرادات العامة T والدين العام D. بينما متغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الخام PIB كمتغير تابع.



مصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

### III-2-2- تقدير نموذج الانحدار لعلاقة أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي:

#### أولاً: تحديد النموذج و المتغيرات

1- نموذج الدراسة: استنادا إلى المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها في القسم النظري، سيأخذ نموذجنا

لمعادلة النمو الاقتصادي الشكل التالي:

$$Y = f(I, Pop, Hu, tot, cr, Ins, fis)$$

$$Y = a_0 + a_1 I + a_2 Pop + a_3 Hu + a_4 tot + a_5 cr + a_6 Ins + a_7 fis + \epsilon$$

حيث أن:

$Y$ : المتغير التابع و يمثل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي.

$I$ : التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت (حجم الاستثمار INV).

$Pop$ : معدل نمو السكان.  $Hu$ : رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالمدارس.

$Tot$ : مؤشر التجارة الخارجية.  $Cr$ : القروض المقدمة للقطاع الخاص كمؤشر عن السياسة النقدية.

$Ins$ : مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس نوعية البيئة المؤسسية (ICRG).

$fis$ : رصيد ميزانية الحكومة (عجز/فائض) كمؤشر عن السياسة المالية

$\epsilon$ : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج و التي لها تأثير على النمو.

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي (WDI) و صندوق النقد الدولي (IFS) و أيضا بعض الهيآت الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية و البنك المركزي الجزائري. ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1984-2013).

### ثانيا: تقدير معلمات النموذج

- نتائج تقدير النموذج: سنقوم بتقدير الإنحدار المتعدد في المعادلة 1 باستعمال طريقة المربعات الصغرى وفي كل مرة سندرج أداة من أدوات السياسة المالية و نرى كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي. لقد أسفرت النتائج على ما يلي:

	DEBT (1) النموذج	DEF (2) النموذج	RG (3) النموذج	CG (4) النموذج	KG (5) النموذج	RT (6) النموذج	TDIR (7) النموذج	TINDIR (8) النموذج	TOIL (9) النموذج
C	1544.195 (0.0082)*	1393.943 (0.0728)***	2474.600 (0.0010)*	2030.445 (0.0022)*	1649.894 (0.0572)**	1087.987 (0.0955)***	2664.501 (0.0190)*	1576.770 (0.0318)**	1029.955 (0.1496)
INV	2.419876 (0.2610)	4.703804 (0.0929)***	-0.134916 (0.9588)	4.346445 (0.0487)**	3.313525 (0.3323)	4.077707 (0.0992)***	3.833168 (0.1450)	3.971628 (0.1384)	4.630423 (0.0782)***
POP	18.14577 (0.7939)	-181.8940 (0.0750)***	-301.8294 (0.0003)*	-285.4235 (0.0002)*	-195.2572 (0.0282)**	-71.20856 (0.3314)	-292.5583 (0.0100)*	-149.5925 (0.0305)**	-93.40088 (0.2608)
Hu	6.466752 (0.1854)	7.394815 (0.2881)	-5.583598 (0.3969)	-4.540339 (0.4673)	5.688818 (0.4276)	10.14950 (0.0817)***	-4.199268 (0.6659)	4.610713 (0.4843)	11.34587 (0.0848)***
TRAD E	1.475941 (0.0195)**	2.834545 (0.0001)*	1.866184 (0.0036)*	1.848171 (0.0035)*	2.833666 (0.0001)*	2.267541 (0.0011)*	3.009548 (0.0000)*	2.862642 (0.0001)*	2.480803 (0.0009)*
CREDt	1.595060 (0.3640)	6.17740 (0.0009)*	5.390628 (0.0005)*	6.856120 (0.0000)*	6.485579 (0.0007)*	6.357456 (0.0003)*	4.518279 (0.0225)**	6.017890 (0.0008)*	6.891900 (0.0004)*
INST ICRG	9.272569 (0.0042)*	8.418097 (0.0851)***	11.42160 (0.0019)*	17.58485 (0.0003)*	5.989033 (0.1607)	2.455126 (0.5472)	8.295852 (0.0288)**	7.356249 (0.0510)***	3.585734 (0.4460)
DEBT	-2.704700 (0.0008)*								
DEF		-1214728 (0.7297)							
RG			0.005179 (0.0027)*						
CG				0.007017 (0.0020)*					
KG					0.002167 (0.4553)				
RT						0.002233 (0.0351)**			
TDIR							0.016697 (0.1135)		
TINDIR								0.009836 (0.1769)	
TOIL									0.001388 (0.2025)

$\text{Prob}()$ : تمثل احتمال الخطأ.

\*: عند مستوى معنوية 1%، \*\*: عند مستوى معنوية 5%، \*\*\*: عند مستوى معنوية 10%

مع العلم أن: ( ) القيم الموضوعية بين قوسين تمثل القيم الإحصائية t.  $R^2$ : معامل التحديد.

$\bar{R}^2$ : معامل التحديد المعدل.

$\bar{R}^2$ : معامل التحديد المعدل.

PROB: احتمال الخطأ.

F: إحصائية فيشر.

حيث أن:

DEBT: مستوى الدين العام. DEF: رصيد ميزانية الحكومة عجز / فائض.

RG: حجم الانفاق الحكومي الكلي الحقيقي. RCG: نفقات التسيير.

RKG: نفقات التجهيز. RT: الإيرادات الكلية الحقيقية.

RTDIR: الضرائب المباشرة الحقيقية. RTINDIR: الضرائب غير المباشرة الحقيقية

RTOIL: الجباية البترولية الحقيقية



## اختبار المعنوية الكلية للنموذج

**معامل التحديد  $R^2$ :** يقدر معامل التحديد في النموذج الأول الدين العام Debt :  $R^2 = 0.9718$  أي أن المتغيرات المفسرة تفسر لنا حوالي 97.18% من التغيرات في المتغير التابع و ينطبق في جميع النماذج، و هذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و هذا يعني أنه جيّد و مقبول.

**إحصائية فيشر:** يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد حيث تستخدم الإحصائية الفرضية التالية:

$$H_0 : a_0 = a_1 = a_2 = \dots = a_7 = 0$$

$$H_1 : a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_7 \neq 0$$

حيث لدينا: F المحسوبة في النموذج الأول تقدر بـ 108.35.

F الجدولية بجدول فيشر عند درجة حرية البسط = K و درجة حرية المقام (n-k-1) نجد:

$$F_{22}^7 = F_{N-K-1}^K = 2.40$$

بما أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية في جميع النماذج إذن سوف نرفض فرضية العدم و تقبل الفرضية البديلة ، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر فالنموذج ككل له معنوية. كما أن احتمال فيشر يساوي الصفر في جميع النماذج. نلاحظ مما سبق أن معامل التحديد مرتفع في جميع النماذج و قيمة إحصائية فيشر كذلك، لذا قمنا بإعداد هذا الجدول الملخص من النتائج السابقة لبرنامج Eviews لمعرفة مدى معنوية وجود كل نموذج على حدى وكذا تفسير ذلك ومقارنته من الناحية الاقتصادية لحالة الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- ✓ فيما يتعلق بمعنوية المتغيرات المفسرة فنجد بأن الحد الثابت C ذو دلالة معنوية في جميع النماذج المقدره باستثناء النموذج 09 بدليل أن احتمال الخطأ عنده هو 0.14 أكبر من مستوى معنوية 10%.
- ✓ أما بالنسبة لمتغير INV حجم الاستثمار فنجد بأن هذا الأخير له دلالة معنوية إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النماذج (2-4-6-9) عند مستويات معنوية 1% 5% 10%، وفي النماذج المتبقية ليست له دلالة إحصائية بمقارنة احتمال الخطأ المشار إليه في الجدول أكبر من مستويات المعنوية 1% 5% 10%، يمكن تفسير ذلك اقتصاديا بتردي البيئة المؤسساتية المحفزة للاستثمار ( الفساد ، العقار ، قاعدة 49/51).
- ✓ فيما يخص المتغير POP الذي يمثل معدل نمو السكان فهو يؤثر في جميع النماذج و له دلالة معنوية إحصائية، باستثناء النموذج (1,6,9) بدليل أن احتمال الخطأ كبير عند مستويات المعنوية 1% 5% 10% ، مما يعني أن النمو السكاني يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا ما يتفق مع نظرية Shumpeter للنمو الاقتصادي .
- ✓ بالنسبة لـ Hu رأس المال البشري ليس له دلالة معنوية إحصائية بدليل أن و بالتالي فإن رأس المال البشري لا يؤثر في النمو الاقتصادي باستثناء النموذج ( 6-9) فله تأثير معنوي موجب عند 10% و يمكن تفسيره بضعف المستوى التعليمي و مخرجات التعليم باطواره بالجزائر مقارنة مع الدول المتقدمة.
- ✓ من جهة أخرى فالتجارة الخارجية Trade لها دلالة معنوية إحصائية عند مستويات معنوية 1% 10%، فإن الإنفتاح التجاري كان له تأثير موجب على النمو الاقتصادي في جميع النماذج.
- ✓ المتغير Credit له تأثير ايجابي معنوي باستثناء النموذج (1) و ذلك للسياسة النقدية (القروض المقدمة للقطاع الخاص) كان لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار الخاص .

- ✓ مؤشر المخاطر القطرية INSTUT له تأثير معنوي ايجابي باستثناء نموذجين (9-6-5) على عكس ما كان متوقعا من تردي البيئة المؤسساتية في الجزائر كان لتدني المخاطر تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستثناء العشرية السوداء في الجزائر عرفت هذه الاخيرة استقرارا سياسيا و أمنيا كما عرفت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا خلال السنوات الأخيرة.
- و من جانب آخر و فيما يتعلق بإدراج أدوات السياسة المالية يمكننا ايجاز النتائج فيما يلي:
- ✓ أن الدين العام debt له تأثير ايجابي عند مستوى معنوية 1%، على عكس رصيد ميزانية الحكومة "عجز أو فائض" def، لأن السياسة المالية في الجزائر تابعة للدورة الاقتصادية (دورية السياسة المالية) Procyclique على عكس النظرية الاقتصادية عند كينز. فارتفاع الدين والعجز دليل على إتباع سياسات مالية انكماشية مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي.
- ✓ فيما يخص الانفاق الحكومي Ig له تأثير ايجابي معنوي ، مما يعني بأن السياسة المالية التوسعية عن طريق قناة الانفاق الحكومي كان لها تأثير ايجابي على الاقتصاد، يتعلق نمو الانفاق و ارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المرحلة، و أهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط ، و تباع البرامج التنموية من خلال انفاق 525 مليار دج في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ، و انفاق 8705 مليار دج 2005-2009، و مبلغ 21214 مليار دج خلال السنوات الأخيرة 2010-2014 مما بعثت حركية الاستثمار و النمو من جديد.
- ✓ بالنسبة It الإيرادات الكلية ، لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، لها تأثير ايجابي باعتبارها تمويل الإنفاق الحكومي.
- ✓ أما rt dir-rt ind الضرائب المباشرة الحقيقية و غير المباشرة ليس لها أي تأثير في النشاط الاقتصادي فقط 30% من مجموع الإيرادات 70% جباية بترولية.
- ✓ الجباية البترولية الحقيقية Toil ليس لها أي تأثير مما يتفق مع نظرية لعنة الموارد نظرا لعدم توظيف هذه الإيرادات واستثمارها في رأس المال البشري و المادي.

### خاتمة :

- من خلال هذه الدراسة تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج و التوصيات نلخصها في النقاط التالية:
- ◀ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق أدوات السياسة المالية وهي تتمثل في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية والائتمانية، نجد أن كلا من السياستين الإنفاقية والضريبية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال.
- ◀ كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بنائها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.
- ◀ يشير النمو الاقتصادي إلى تلك العملية التي تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج البطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، المباد البشرية، رأس المال، والتكنولوجيا .
- أما من خلال معالجتنا للسياسة المالية في الجزائر لاحظنا أنها مرت بعدة مراحل، ففي الفترة 1967 إلى 1979 و التي امتازت بفترة التخطيط المركزي نفذت الجزائر ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف و التبعية، و كانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول (1967-1969) ، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وقد كانت واضحة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وزادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول سنة 1986

وتقلص الربيع البترولي، وكنتيجة للإصلاحات التي عرفتها السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة في الفترة 1990-1998 فقد حظيت السياسة المالية بجانب من الاهتمام من أصحاب القرار، فقد عرفت النفقات تزايداً بمعدلات مرتفعة كما عرفت الإيرادات العامة خلال هذه الفترة تنوعاً في مصادرها وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتماداً كبيراً على الجباية البترولية التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة. أما في الفترة 1999-2011 فقد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى جديد في سير السياسة الاقتصادية تجلّى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة "المنهج الكينيزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دوراً هاماً في اتباع السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

### التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات التي يمكن أن تسهم في رفع فاعلية و كفاءة السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أجل الاستفادة من جميع الموارد والطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني للخروج من دائرة الاقتصاد القائم على الربيع إلى اقتصاد مبني على القيمة المضافة، و هذا ما يمكن تحقيقه في ظل تنوع الموارد الطبيعية، المالية و البشرية ومن أهم التوصيات:

- ✓ ضرورة اتباع سياسة مالية فعالة، و ذلك بتشيد الإنفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي والحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضغوط التضخمية.
- ✓ ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنوع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية .
- ✓ تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، لكي يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على المدى الطويل.
- ✓ يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم والبنية التحتية، وهذا سيثبث المستثمرين الخواص، مما يساهم في زيادة الاستثمار، وبالتالي سيرتفع مستوى العمالة والنمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

- <sup>1</sup>-Matthew Kofi Ocran, Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa,Conference on Economic Development in Africa ,St.Catherine's college,Oxford University,UK March 22-24,2009
- <sup>2</sup>- Arwiphawe Srithongrung Isaac Sàchez-Juàrez, Fiscal Policies and Subnational Economic Growth in Mexico, International Journal of Economic and Financial Issues,VOL5,No.1,2015,pp.11-22.
- <sup>3</sup>-William Easterly Sergio Rebelo,Fiscal Policy and economic growth An empirical investigation ,journal of Monetary Economic 32(1993)417-458,North-Holland.
- <sup>4</sup>-Richard Kneller,Michael F.Bleaney,Norman Gemmell,Fiscal Policy and Growth: evidence from OECD Countries, Journal of Public Economic 74(1999) 171-190
- <sup>5</sup>- أحمد حسين الهبيتي اوس فخر الدين أيوب، دور السياسة النقدية و المالية في النمو الاقتصادي، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، الاردن، المجلد4 العدد8، 2012.
- <sup>6</sup>-ELYAS Salah, Yagoub Mohammed, Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique « politique budgétaire, Croissance Economique En Algérie1998-2013 », Ecole Doctorale université Sétif 1, mars2013
- <sup>7</sup>عبد المنعم فوزي (1972):"المالية العامة و السياسات المالية"، دار النهضة العربية بيروت،ص:21.
- <sup>8</sup>حامد عبد المجيد دراز(2004): "السياسات المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية، ص:15-16.
- <sup>9</sup>سلوى سليمان(1973):"السياسة الاقتصادية"، وكالة المطبوعات، الطبعة الاولى،الكويت،ص162.
- <sup>10</sup> درواسي مسعود(2005):"السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،ص:84-86.
- <sup>11</sup> درواسي مسعود(2005)،مرجع سابق، ص87-88.
- <sup>12</sup> Vito Tanzi, Howell H. Zee(1997):" Fiscal Policy and Long-Run Growth"; Staff Papers: International Monetary Fund; Vol. 44; No. 2; p. 180